المحاضرة الرابعة: علاقة علم الاجتماع بالاختصاصات الأخرى

تمهيد: أدى اتساع اهتمام علم الاجتماع بدراسة شتى أنواع الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات الإنسانية، إلى تشعب مجالات البحث فيه، ما جعله في تماس مباشر مع الكثير من التخصصات والعلوم ذات الصلة المباشرة هي الأخرى بشؤون الإنسان والمجتمع، سواء كانت منضوية تحت راية العلوم الاجتماعية أو العلوم الطبيعية، كما سيأتي بيانه معنا في تفاصيل هذه المحاضرة.

أولا. علاقة علم الاجتماع بالأنثروبولوجيا: تعرف الأنثروبولوجيا بأنها العلم الذي يهتم بدراسة الانسان بوصفه كائن ثقافي. وهو ما يجعلها في تقاطع مع علم الاجتماع.

إلا أن اهتمامات تخصص الأنثروبولوجيا والمشتغلين فيه ظلت ولعقود عديدة تنحصر في دراسة المجتمعات الصغيرة، والتي تختلف في طبيعتها تمام الاختلاف عن مجتمعاتنا، من حيث أنها لا تخضع نسبيا للتغير، ولا تتوافر عنها سجلات تاريخية. وكانت المناهج المستخدمة في الدراسة تتسق مع هذه الحقائق، إذ يمكن ملاحظة هذه المجتمعات بوصفها وحدات كلية وظيفية، كما أنه من اليسير وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقيا، طالما أن الأنثروبولوجي كملاحظ خارجي لا علاقة له بالقيم والأفكار العامة، في حين تركز اهتمام علماء الاجتماع أكثر على دراسة المجتمعات المركبة.

أضف إلى ذلك، أن الأنثروبولوجيا تستند في دراستها على أدوات للبحث متميزة كالمعايشة والملاحظة بالمشاركة والاخباريين، بينما يستند علم الاجتماع أكثر على المنهج التاريخي والمقارنات والأساليب الإحصائية أو الطرق الكمية في التحليل بشكل عام، وذلك على خلاف الطرق الكيفية التي تستند إليها الأنثروبولوجيا الاجتماعية.

إلا أن هذا الموقف قد تغير الأن تغيرا جوهريا، إذ أن النظر إلى المجتمعات البدائية بوصفها تمثل موضوع للأنثروبولوجيا قد تغيرت، حيث بات عالم الأنثروبولوجيا اليوم يهتم بنفس المشكلات القيمية التي يواجهها عالم الاجتماع، حينما يدرس المجتمع الذي يدرس الذي يعيش فيه، أو مجتمعات ذات حضارة مماثلة. بل قد أصبحت تنافس علم الاجتماع في دراسة التنظيمات الاجتماعية الأكثر تعقيدا كالمدينة والتنظيمات التجارية والصناعية والسياسية.. وغير ذلك من أشكال التنظيمات الاجتماعية المعقدة، مسلحة بالتصورات النظرية ومحافظة على تقاليد البحث الأنثروبولوجي الكيفية. وهنا باتت الأنثروبولوجيا تلتقي مع علم الاجتماع حول دراسة ذات الموضوعات، ومع التحول الذي طرأ على علم الاجتماع وجعله يدرك أيضا ضرورة الاتجاهات الكيفية في البحث وأهميتها، نلاحظ أن الفروق بينهما أصبحت أخذة في الأفول.

عامل أخر عزز هذا التقارب والتقاطع بين التخصصين، وهو أن العديد من الأنثروبولوجيين وفدوا إلى هذا التخصص من علم الاجتماع، وعدد أخر من السوسيولوجيين لم يتوانوا عن القيم بدراسات أنثروبولوجية على غرار دراسة **اميل دوركايم** حول الطوطم، واهتمامات **بيار بورديو** وأخرين كثيرين غيرهم في شتى أنحاء العالم.

ثانيا. علاقة علم الاجتماع بعلم النفس: يعد علم النفس أحد التخصصات الرائدة في حقل العلوم الاجتماعية، وهو الذي يعرف بأنه: العلم الذي يدرس الأفراد بوصفهم كيانا سيكولوجيا.

هذا التعريف، يمثل اجابة تبسيطية للحقيقة العلمية. كونه من الصعب عمليا الفصل بين الفرد والمجتمع، فالأفراد هم الذين يصنعون النظم الاجتماعية والعادات والتقاليد.. إلخ. ومن ناحية أخرى، من الصعب فهم الشخصية الفردية في تكونها ونموها وارتقائها بمعزل عن الظروف الاجتماعية.

وتذهب إجابة أخرى، إلى أن علم النفس يهتم بالعالم الداخلي للأفراد (أي العمليات العقلية والنفسية التي تجري داخل الأفراد كالإدراك والتذكر والتخيل والانفعال..، أما علم الاجتماع فإنه لا يهتم أساسا بما يجري في دخائل النفس، أو الفرد الانساني الذي هو مجال لدراسة علم النفس، بل ينصب تركيزه على العالم الخارجي للفرد، من خلال علاقته بالأخرين وتفاعله معهم .. بمعنى أخر، فإن علم الاجتماع يهتم في المجال الأول بما يحدث بين الناس، فبؤرة اهتمامه هي الأفراد بوصفهم كائنات اجتماعية تمارس نشاطا متعدد الأوجه، وتدخل مع الأخرين في علاقات متعددة.

التباين القائم بين التخصصين إزاء موضوع الدراسة، لا يلغي التداخل بين التفسير النفسي والاجتماعي، ولنضرب المثال بتعاطي المخدرات. ففي الوقت الذي يكون فيه تعاطي الحشيش محصورا في إطار حالات فردية معدودة أو محددة النطاق، فإن علم النفس بمقولاته المختلفة حول: الإحباط، الاكتئاب، أو الاضطراب الانفعالي، يمكن أن يفسر عدم توافق أو اضطراب أو ادمان هذه الحالات الفردية.

أما حينما تتخذ الظاهرة شكلا واسع الانتشار في الريف أو الحضر وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، فإن العوامل السيكولوجية هنا تصبح غير قادرة على التفسير ويأتي دور علم الاجتماع، ذلك أنه لا يمكن لعلم النفس أن يواصل تفسير الظاهرة الاجتماعية بكون أن المجتمع كله قد أصيب بحالة اكتئاب دفعته إلى تعاطي المخدرات.

هذه الحقيقة أدركها **إميل دوركايم** في دراسته الشهيرة حول "الانتحار"، حيث ميز بين الانتحار بوصفه حالات فردية محدودة، وهنا يصبح مجالا لدراسة علم النفس وتفسيراته، وبوصفه ظاهرة اجتماعية، أي حينما تتفاقم حالات الانتشار وتنتشر وتتكرر، وهنا تصبح موضوعا لعلم الاجتماع.

ويمثل علم النفس الاجتماعي اليوم جسورا علمية تربط بين الحقلين، لكي تهتم أساسا بنقاط التفاعل والالتقاء بين ما هو فردي وما هو اجتماعي. حيث اتضح لعلماء الاجتماع أثناء الدراسات التي يقومون بها على الظواهر الاجتماعية أن هناك بعض الظواهر التي تنشأ متأثرة بعوامل نفسية، كما قام بعض العلماء بتفسير بعض الظواهر الاجتماعية على أسس نفسية مثل: غريزة التجمع، فالأفراد إنما يتجمعون جماعات ويعيشون في مجتمعات

بفعل هذه الغرائز، وأن العمليات التي تربط الأفراد في هذه الجماعات هي التقليد والمحاكاة والتشابه، فالناس تقلد بعضها البعض.

ثالثا. علاقة علم الاجتماع بالجغرافيا: تعتبر دراسة الظواهر الجغرافية من الدراسات الهامة التي يهتم بها علماء الاجتماع، كونها تمثل البيئة الخارجية التي تحيط بالإنسان ذاته.

حضور الجغرافيا في اهتمامات علماء الاجتماع ليست وليدة اليوم، فقد اهتم ***ابن خلدون*** كثيرا بدراسة جوانب مختلفة من الجغرافيا الطبيعية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال تطرقه لتأثير الهواء في ألوان البشر وأخلاقهم والكثير من أحوالهم، وعن الخصب والجوع وأثره في أبدان البشر وأخلاقهم.

ولقد كرست أهداف المعرفة الانسانية والتي تشمل مجموعة العلوم الطبيعية والاجتماعية من أجل زيادة سبل ومصادر هذه المعرفة، ومحاولتها للحصول على الحقائق وبصورة واقعية مدروسة. فدراسة البيئة الجغرافية من قبل علماء الاجتماع يجعلهم يتعرفون على كثير من الجوانب المتداخلة أو المسبقة لحدوث الظاهرة الاجتماعية ذاتها، وهذا ما يعتبر في حد ذاته موضع اهتمام لعلماء الجغرافيا أنفسهم.

كما تلعب العوامل الجغرافية دورا كبيرا في توزع الجماعات الانسانية عبر الأقاليم المختلفة، وما يصاحب ذلك من عمليات هجرة وحراك سكاني. وهو ما يجعل من عالم الاجتماع مجبر أن يتعرف على طبيعة وأثر البيئة الجغرافية، والعوامل المناخية والتضاريس والعوامل الاقتصادية وغيرها التي تؤثر في توزيع السكان أو الكثافة السكانية، أو نوعية النشاط الاقتصادي، وعمليات الطرد أو الجذب عند دراسة الهجرة سواء أكانت داخلية أو خارجية، أو دائمة أو مؤقتة.

توسع اهتمام الجغرافيا بالإنسان ومحيطه الاجتماعي وبيئته الثقافية، دفعها إلى تطوير فروع جديدة بالغة التعلق والقرب من حقل علم الاجتماع على غرار: **الجغرافيا البشرية والجغرافيا الاجتماعية**.

بإيجاز، فإن عالم الاجتماع يهتم كثيرا بدراسة اهتمامات وموضوعات علماء الجغرافيا من أجل الاستفادة من مداخلهم ومناهجهم وتفسيرهم للظواهر الجغرافية، وهذا ما ينطبق أيضا على سعي علماء الجغرافيا للاستفادة من تحليلات علماء الاجتماع ولا سيما وأن الجميع يهتم بدراسة المجتمع ككل.

رابعا. علاقة علم الاجتماع بالاقتصاد: يعرف الاقتصاد حسب **أدم سميث** بأنه علم الثروة، وهو يعد من التخصصات المنضوية لحقل العلوم الاجتماعية، والذي سبق في نشأته العديد منها كما هو عليه الحال بالنسبة لعلم الاجتماع، والذين رواده ومؤسسيه في وقت مبكر عن اهتمام بهذا المعطى، كما تجلى ذلك مؤلف عالم الاجتماع الألماني **ماكس فيبر** والموسوم ب: "الاقتصاد والمجتمع"، والذي يعد أول محاولة كلاسيكية لإدخال بعض المفاهيم النظرية الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام.

اهتمام هذا الاختصاص بدراسة على غرار: **الدخل، مستوى المعيشة، النفقات، الأجور، القيم، العمل، الأسعار والنقود، الاستهلاك، عمليات الانتاج والتبادل.. إلخ**، جعله في تداخل وارتباط مباشر بتخصص علم الاجتماع، وذلك للاعتبارين الآتيين:

- أن هذه الأنشطة الاقتصادية تتم في المجتمع، وأن الفاعل الأساسي فيها هو الإنسان، والذي هو بدوره محور اهتمام تخصص علم الاجتماع،
- السلوك الاقتصادي هو في أوله سلوك اجتماعي، وعلم الاجتماع يهتم بفهم الأسس والقواعد الاجتماعية للسلوك الاقتصادي واستيعابها مع الكشف عن الأثار والتبعات الاجتماعية الناجمة عن الظواهر الاقتصادية التي يشهدها المجتمع مثل: البطالة، الكساد الاقتصادي، التضخم.. إلخ، بالإضافة إلى تحليل دور العوامل الاقتصادية في السلوك والعلاقات والقيم الاجتماعية.

إلا أن ذلك لا يعني تجاوز علم الاجتماع لحدود التخصص، فالباحث في هذا المجال لا يسعى إلى تقديم بحث في الاقتصاد، ولكنه يهدف في الأساس إلى تقديم فهما حقيقيا للعلاقة المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالصة، والجوانب غير الاقتصادية التي تؤثر فيها من ناحية، وترتبط معها في سياق الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى، وكمثال على ذلك، فإن مشكلة الأجور لا تهم الباحث في علم الاجتماع من حيث قيمتها أو كيفية احتسابها وما شابه ذلك من تفاصيل، وإنما يهمه التعرف على تأثير الأجور في مستوى الكفاية الإنتاجية، وفي المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والجماعات، وفي العلاقة بين الأجور والأوضاع الطبقية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

هذا المثال، يقودنا إلى القول بأن اهتمام علماء الاجتماع بتحليل ودراسة النظم الاقتصادية، ينطلق من حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهي أن بنية الاقتصاد ووظائفه تؤثر إلى حد بعيد في كافة جوانب الحياة الاجتماعية.

في مستوى أخر من التحليل، فإن تدخل علماء الاجتماع في دراسة وتحليل المنظمات الاقتصادية يكون من إحدى الزاويتين:

- الأولى: وتكون من داخل المنظمة ذاتها، من خلال دراسة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين وحدات المصنع، أي العمل والقيادات، وكذلك طبيعة وأسباب الصراعات الدائرة بينهم، وعلاقات السلطة والقوة داخل المنظمة الاقتصادية وما إلى ذلك.
- أما الثانية، فتركز على دراسة المنظمة الاقتصادية من الخارج، من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين المنظمات الاقتصادية وغيرها من المنظمات الاجتماعية الأخرى كالمنظمة الأسرية، والدينية .. إلخ.

في مقابل ذلك، فإن تطوير علم الاقتصاد لاهتمامه بالأبعاد الاجتماعية، من خلال تركيزه على دراسة الأنشطة الاقتصادية للإنسان، وتأثيرها على الحياة الاجتماعية. يتأتى من حقيقة مفادها وهو الدور الحاسم للعوامل والمحددات الاجتماعية (المرجعية القيمية للمجتمعات مثلا) في نجاح المشاريع والبرامج الاقتصادية أو

تعثرها، على غرار: القروض الاستهلاكية، المنتجات المصنعة وفق مبادئ الشريعة الاسلامية.. إلخ. هذا الاهتمام أدى إلى ارتباط التحليلات وكتابات علماء الاقتصاد أكثر، باهتمامات وكتابات علماء الاجتماع أنفسهم خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

خامسا. علاقة علم الاجتماع بالتاريخ: يعرف التاريخ بأنه: العلم الذي يهتم بدراسة أحداث الماضي. إلا أن هذا الماضي في شق كبير منه هو انساني/اجتماعي، ما يجعل هامش التعاطي معه يتجاوز حدود التاريخ إلى علم الاجتماع، وكمثال على ذلك، فإن الثورة بوصفها تغيرا اجتماعيا نوعيا، يمكن أن تكون موضوعا مشتركا للبحث بين علم الاجتماع والتاريخ، فالتاريخ يسجل الثورة كحدث انساني فريد غير متكرر، فهو يهتم بالثورة الفرنسية أو الروسية أو غيرهما بوصفهما وقعا في زمان معين نتيجة لدوافع معينة واتخذا مسارا معينا، إنه يرصد كل حدث على حدة بوصفه حدثا تاريخيا نوعيا. بينما يهتم علم الاجتماع بالموضوع ذاته، فإنه لا يدرس هذه الثورات في حد ذاتها بل بوصفها مادة تاريخية لتطوير نظرية اجتماعية في الثورة والحركات الاجتماعية، وهو في سبيل ذلك يستعين بالمادة التي جمعها المؤرخون عن مختلف الثورات بالقدر الذي يعاونه على فهم الثورة بوصفها ظاهرة اجتماعية يمكن أن تتكرر في أي وقت وزمان ومكان

المثال السابق، يظهر لنا أن الصلة بين التاريخ وعلم الاجتماع متينة ووثيقة، ومرد ذلك أن علم الاجتماع لا يمكنه أن يستغني عن التاريخ والعكس أيضا صحيح، وذلك للاعتبارات الأتية:

- التاريخ حافل بالوقائع التي صنعها الإنسان، فمعظم الأفكار الاجتماعية تم استنباطها من التاريخ. لذا فإن علم الاجتماع دون رجوعه للتاريخ وحقائقه يكون علما ضحلا وخفيف الوزن
- استحالة الفصل التعسفي بين الماضي والحاضر، ذلك أن الحاضر قد تشكل واتخذ طابعه وملامحه الأساسية من خلال مسيرة تاريخية طويلة، بحيث يصعب تحليله وفهمه دون الرجوع إلى الجذور التاريخية، وهذا ينطبق على كافة الظواهر الاجتماعية كعلى غرار: الأسرة، الدولة، والطبقات الاجتماعية المحلية، كما ينطبق أيضا على الكثير من المشكلات الاجتماعية التي قد تواجهنا في الحياة اليومية كالعنف والجريمة.. إلخ.
- علاوة على ذلك، فإن مناهج علم الاجتماع ترتبط بالتاريخ بصورة عامة، ولا سيما أن المنهج التاريخي يعتبر من المداخل السوسيولوجية التي تهتم بدراسة الظواهر والمشكلات والقضايا الاجتماعية. فلقد جاءت اهتمامات كل من: **أوجست كونت، دوركايم، فيبر، سبنسر** وغيرهم من رواد علم الاجتماع لنأخذ المدخل التحليلي التاريخي المقارن.

التعاون القائم بين التخصصين، يظهر في جوانب الاستفادة التي تتحقق لكلا التخصصين، فالمؤرخ يزود العالم الاجتماعي بمعلومات تاريخية قيمة تبين له حقيقة المجتمع وتكشف له أصل وحقيقة النظام الاجتماعي بما فيه من عادات وتقاليد وقيم وسلوك وعلاقات ومؤسسات في الزمن الماضي لتوضيح حقيقة تكامل المعلومات التاريخية مع المعلومات الاجتماعية. في مقابل ذلك، يمد علم الاجتماع المؤرخ برؤية اجتماعية ضرورية لرصد

الأحداث وتحليلها وتقييمها وقياس مدى امكانية حدوثها في ضوء المرحلة الاجتماعية التي حدثت فيها، وفي ضوء طبيعة المجتمع والنظم الاجتماعية والثقافية، فالمؤرخ يرصد أحداثا وقعت في سياق اجتماعي وثقافي. هذه الرؤية الاجتماعية التي تمكنه من الحكم على صحة الخبر أو زيفه، بحيث يستطيع ان يقول أن حدثا معينا لا يمكن أن يقع في إطار مجتمع له خصائص معينة، كما يمكن أن يقع في سياق اجتماعي أخر له خصائص أخر. بمعنى أخر، فإن مادة التاريخ يجب أن تخضع للمنهج النقدي التحليلي الذي يعتمده علم الاجتماع، ذلك أن عدم التزام التاريخ بهذه الأسس الموضوعية التي يتميز بها علم الاجتماع يجعله نوعا من الأدب القصصي الرخيص الذي يبعد كل البعد عن المضامين العلمية والتحليلات المنهجية والفائدة البراغماتية التي تهدف إلى كشف الحقيقة وتعرية جوانبها الموضوعية وجوهرها الداخلي.

وأسفر التقارب القائم بين التخصصين إلى تعميق جسور التعاون الممتدة بينهم، من خلال ميلاد فرع معرفي اسمه **التاريخ الاجتماعي**. والذي يعد نوع معين من الدراسة للجماعات الاجتماعية من حيث تكوينها وعلاقاتها وظروفها الاجتماعية، وذلك من خلال دراسته لسجلات المجتمعات والحضارات السابقة التي وجدت خلال فترات تاريخية طويلة نسبيا، يقدر البعض فترة وقوعها بما يزيد على الخمسين (50) عاما.

سادسا. علاقة علم الاجتماع بالديموغرافيا: تتميز العلاقة بين علم الاجتماع ودراسة السكان بطبيعة خاصة، وذلك رغم كون الدراسات السكانية تعد أقدم من علم الاجتماع، وأنها ظهرت ونمت من أصول متنوعة، إلا أنها أصبحت اليوم أكثر ارتباطا بعلم الاجتماع دون سواه من العلوم. ومرد هذا الارتباط هو أن موضوع دراسة علم الاجتماع هو المجتمع من حيث بنائه وتغيره، وحيث أن السكان يشكلون العنصر الأساسي في المجتمع، فإن ذلك يجعلهم يدخلون مباشرة في دائرة اهتمام علم الاجتماع.

أ) يعتمد علم الاجتماع في تحليله للظواهر الاجتماعية على الكثير من المعطيات الديموغرافية (السن، الجنس، الحالة الاجتماعية..)، ويستفيد بها على المستويات المتباينة وخاصة الأسرة والمدينة، وجماعات الأقليات والطبقات الاجتماعية، والتدرج الاجتماعي والنسق السياسي والنظام القيمي والمكانة الاقتصادية والاجتماعية، وما إلى ذلك من مواضيع تقع في بؤرة اهتمام علم الاجتماع.

ب) تحليل ودراسة العلاقة بين الظواهر السكانية والظواهر الاجتماعية، يثري علم الاجتماع ويساعده على الوصول إلى قدر عالي من التعميم وتجريد المعطيات والوقائع، مما يؤدي إلى تطوير نظرية علم الاجتماع. كما استفاد علم السكان كثير من علم الاجتماع، حيث حرص هذا الأخير على توفير الشروط النظرية والمنهجية لعلم اجتماع السكان، وتثبيت دعائم استقلاله وتميزه عن مجموعة النظم الفكرية الأخرى، وذلك من خلال توفير القضايا الامبريقية والاستقرائية عن المتغيرات السكانية والاجتماعية، وتمكينه من الاستعانة بمناهج وأدوات البحث الاجتماعي في دراسته للظواهر السكانية.

سابعا. علاقة علم الاجتماع بالعلوم السياسية: تهتم العلوم السياسية بدراسة النظام والبناء والمؤسسات السياسية المختلفة إلى جانب طبيعة أنظمة الحكم المختلفة.. إلى جانب الصراع السياسي بإصداراته المختلفة (محليا، اقليميا، ودوليا)

إلا أن هذه النظم والأبنية المؤسساتية، بقدر ما هي شأن سياسي بامتياز، فهي تعد أيضا نتاج لسيرورة التطور الذي شهدته المجتمعات الانسانية المختلفة، وانتقالها من مرحلة إلى أخر، ما يجعل هامش تدخل العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع أمر متاح بشكل واسع، حيث يهتم هذا الأخير بدراسة العوامل والمحددات الاجتماعية المختلفة، ومدى تدخلها وتأثيرها في تشكيل المشهد السياسي سواء المحلي، أو الإقليمي أو حتى الدولي (العامل الديني مثلا)، إلى جانب دراسة تأثير الأحداث السياسية الداخلية والخارجية على الواقع الاجتماعي وعملية إعادة تشكيله.

لذا، فإن حاجة علم الاجتماع للعلوم السياسية أمر بالغ الأهمية، فهي تزوده بمعلومات مفصلة ومسهبة عن المؤسسات والمنظمات السياسية من حيث أصولها التكوينية بنائها، وظائفها، أحكامها وقوانينها وتطورها، وتزوده كذلك بحقائق وبيانات مهمة عن الظواهر السياسية المختلفة كالتصويت السياسي، الوعي السياسي، والصراع السياسي، والتكامل السياسي، والمسؤولية والسيطرة. في مقابل ذلك، فإن حاجة العلوم السياسية إلى اختصاص علم الاجتماع لا تقل عن حاجته إليها، وذلك نظرا لقدرته على تزويدها بالحقائق والقوانين الاجتماعية التي تفسر السلوك السياسي تفسيرا عقلانيا، ولكفاءته على تخمين النتائج الاجتماعية التي تتمخض عن السلوك السياسي والأحداث السياسية التي تأخذ مكانها في المجتمع، إضافة إلى مساعدة العلوم السياسية على فهم المؤسسات السياسية، من خلال دراسة علاقتها بالمؤسسات البنيوية التي تتفاعل معها في الحياة العلمية.

وأخيرا، يلعب علم الاجتماع الدور الكبير في فهم وإدراك عملية التحول الحضاري والاجتماعي التي تمر بها المؤسسات السياسي، بمعلومات قيمة عن قوانين التحول الاجتماعي للمؤسسات السياسية، وعن أسباب ونتائج تحول المؤسسات السياسية، وعلاقة تحول هذه المؤسسات بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى. ومن ثمار تعمق وتكثف التعاون بين العلمين، نشأة تخصص فرعي يسمى بعلم الاجتماع السياسي.

ثامنا. علاقة علم الاجتماع بالفلسفة: نشأ علم الاجتماع في أحضان الفلسفة، حيث ظل الفلاسفة يشيرون إلى ظواهره ويتطرقون إلى موضوعاته من خلال العديد من القضايا الفلسفية التي كانوا يتناولونها. وهو ما يعني مساهمة تيارات فلسفية مختلفة في تشكيل الكثير من تصورات واتجاهات هذا العلم، مما يوضح عمق الصلة التي ميزت علاقة علم الاجتماع بالفلسفات السياسية والأخلاقية منذ مرحلة النشأة.

إلا أن عمق الصلة التي ميزت علاقة علم الاجتماع بالفلسفات السياسية والأخلاقية، لا ينفي صفة التباين ولا يلغي الفروق القائمة بين التخصصين، بوصفهما شكلين مختلفين من أشكال المعرفة الإنسانية، وهي الفروق التي تتمثل في نقطتين أساسيتين، وهما:

- فروق في الهدف: فالفلسفة تسعى إلى الوصول إلى ما تتصوره حقائق نهائية أو مطلقة، فهي تبحث عن العلل النهائية لظواهر الكون. أما العلم، فإن هدفه محدد بالحقائق النسبية، فهو لا يسلم بوجود حقائق مطلقة أو علل نهائية. فالفيلسوف يستطيع أن يستطيع أن يتساءل حول مستقبل الإنسان، أو مصير الإنسان، أو مصير الحضارة الإنسانية ككل، لكن العالم لا يستطيع إثارة مثل هذا السؤال، لأن طرقه المضمنة في الحصول على اجابة لتساؤلاته لا تمكنه من الاجابة عليه بشكل يستوفي الشروط العلمية.
- فروق في طريقة بلوغ الهدف: يبدأ الفيلسوف بالتعميم ثم يتجه إلى استنباط الحقائق الجزئية من ها التعميم، معتمدا على الخبرة الذاتية. أما العالم، فيستند إلى الخبرة الموضوعية القائمة على ملاحظة الوقائع الموضوعية، ورصدها بمختلف أساليب القياس الدقيقة، منطلقا من تصور أساسي يعد من مسلمات المنطق العلمي مؤداه أن العالم يتميز بالوجود الموضوعي بشكل مستقل عن تصوراتنا الذاتية.

الفوارق السابقة على أهميتها، لا يمكنها أن تنفي وثاقة العلاقة الممتدة بينهما، فالفيلسوف المعاصر اليوم، أصبح يعتمد بشكل متزايد في بناء نسقه الفلسفي على نتائج البحوث العلمية التي لا يستطيع تجاهلها. كما أن علم الاجتماع أسهم بشكل بارز في حل الكثير المشكلات الفلسفية، كمشكلة المعرفة والقيم، ومشكلات الانسان الأخلاقية والدينية إلى المدى الذي أصبح فيه البعض يحذر من أن علم الاجتماع يحاول استئصال المنطق واقتلاع الميتافيزيقا، قاصدين من وراء ذلك أنه يحاول حل المشكلات الكلاسيكية في الفلسفة، ومن ثمة إنهاء عصر التفكير الفلسفي.

تاسعا: المراجع المستخدمة في المحاضرة:

1) عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع: النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2007.

2) محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت.

3) أحمد رأفت عبد الجواد: **مبادئ علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

4) محمد الجوهري: **المدخل إلى علم الاجتماع**، 2007.

5) نجلاء عبد الحميد راتب: **مدخل إلى علم الاجتماع**، جامعة بنها.